وزارة الزراعة والثروة السمكية تدين منع الصيادين في المهرة من مزاولة الصيد

جمعية ساحل تهامة تحيي الذكرى التاسعة لشهداء جزيرة عقبان

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA
تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م | العدد 84 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

- حث على تشجيع المبادرات المجتمعية وتأهيل الجمعيات
- دعا لإقامة مصانع لتحويل الطماطم إلى صناعات غذائية متنوعة
- ناقش آلية تطوير وتحسين قطاع الدواجن باليمن

الوزير الرباعي: مشاريع التمكين الاقتصادي تسهم في تعزيز الاقتصادي المجتمعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي

الاقتصاد المجتمعي المدروس

الأساس لبناء اقتصاد وطني مقاوم

جمعية القطاع الجنوبي الشرقي بصنعاء

نموذج للثورة الزراعية الصناعية

نحو تنمية الاقتصاد المجتمعي

مهندسون مدنيون يطلقون مشروع ألبان محلية

- ماهر: الاقتصاد المجتمعي أحد السياسات الرئيسية للعمل التنموي
- قاسم: الاقتصاد المجتمعي وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية وبديل للرأسمالية

الاقتصاد المجتمعي
حجر الأساس للتنمية الشاملة

الاقتصاد المجتمعي هو السائد في اليمن

صفحة | 08

القطاع السمكي في رؤية حكومة التغيير والبناء

صفحة | 09

المصايد السمكية واستراتيجية حمايتها

صفحة | 09

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 84 | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م

حث على الاهتمام بالبناء المجتمعي وتأهيل الجمعيات وتشجيع المبادرات خاصة في مجال زراعة شتلات المورينجا

وزيرالزراعة والثروة السمكية والموارد المائية يناقش آلية تطوير وتحسين قطاع الدواجن باليمن

دعا لإنشاء معامل حديثة لتعليب الطماطم وإقامة مصانع لتحويل الطماطم إلى صناعات غذائية متنوعة

اليمن الزراعية – خاص

كشف وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي خلال الأسبوع من أنشطته ولقاءاته في محافظة صنعاء في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره.

وناقش الوزير الرباعي مع محافظ صنعاء عبد الباسط الهادي خطة القطاع الزراعي بالمحافظة.

وتدارس اللقاء إمكانية إنشاء معامل ومصانع متوسطة تحويلية لفائض المحاصيل، وكذا مناقشة مشاريع التمكين الاقتصادي عبر الجمعيات، كما تطرق إلى أهمية التوجه نحو الصناعات التحويلية للمنتجات التي تمتاز بها محافظة صنعاء مثل استخراج زيت اللوز وخل العنب ومربى الدُبى.

وخلال اللقاء أشار وزير الزراعة والثروة السمكية إلى أهمية إيجاد آلية لاستعادة قروض البذور من الجمعيات التعاونية الزراعية، والاهتمام بتنفيذ مشروع التوسع بزراعة المحاصيل الأساسية.

وأكد على أهمية العمل وفق منهجية سلاسل القيمة للمنتجات والمحاصيل التي تمتاز بها محافظة صنعاء كالزبيب، اللوز، الفراولة، البرقوق، إلى جانب الاهتمام بزراعة العنب وتوفير مجففات للمزارعين لتجفيف منتجاتهم من العنب والبن.

وحث على الاهتمام بالبناء المجتمعي وتأهيل الجمعيات وتشجيع المبادرات خاصة في مجال زراعة شتلات المورينجا، مبيناً أنه سيتم توزيع عشرة آلاف شتلة مورينجا في أمانة العاصمة لما لها من فوائد كثيرة.

من جانبه أشار محافظ صنعاء إلى أنشطة التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات في المحافظة نتيجة الوعي لدى المزارعين بأهمية التوجه نحو المحاصيل الاستراتيجية، مشيداً بنجاح زراعة البن في صنعاء، مرجعاً ذلك إلى تنفيذ المعاملات الصحيحة لما بعد الحصاد.

ودعا المحافظ الهادي إلى تأهيل منسقي جمعيات صنعاء بالتعاون مع كوادر الوزارة والتوجه نحو بناء مشاريع التمكين الاقتصادي.

وفي سياق آخر عقد الوزير الرباعي اجتماعاً بصنعاء لمناقشة آلية تنظيم إنتاج شتلات الطماطم خلال الموسم القادم.

وتطرق الاجتماع، الذي ضم عدداً من المهندسين المختصين والتجار وأصحاب المشاتل، إلى السبل الممكنة لتنظيم إنتاج الشتلات المحلية لمحصول الطماطم بما يتناسب مع احتياجات السوق للموسم القادم، بالإضافة إلى معالجة التداعيات التي أثرت سلباً على المزارعين بسبب كساد محصول الطماطم الذي يتجاوز الاحتياج الفعلي سنويا.

واستعرض وزير الزراعة، أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، موضحًا أن ارتفاع الإنتاج السنوي من محصول الطماطم الذي يفوق الاحتياجات الفعلية للسوق قد ساهم في إغراق الأسواق بهذا المحصول خلال المواسم الماضية مما أدى إلى تعرض المزارعين لخسائر مالية كبيرة.

وأشار إلى أهمية التوجه لإنشاء معامل حديثة لتعليب الطماطم، وإقامة مصانع لتحويل الطماطم إلى صناعات غذائية متنوعة وبما يسهم في تقليل الفائض وتحسين دخل المزارعين.

وشدد الدكتور الرباعي على ضرورة إنتاج شتلات محلية من الطماطم تتناسب مع متطلبات التصنيع الغذائي، بما يساهم في تحسين جودة المنتج وتلبية احتياجات السوق وزيادة العائد الاقتصادي للمزارعين.

من جانب آخر ناقش اجتماع بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الثلاثاء الماضي برئاسة وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، آلية تطوير وتحسين قطاع الدواجن في اليمن.

وتطرق الاجتماع الذي ضم مسئولي ومندوبي سوق الأمانة المركزي لتسويق الدواجن، إلى أهمية دعم الإنتاج المحلي وتشجيع عملية النهوض بقطاع الدواجن وتعزيز دوره في الأمن الغذائي.

وأكد المجتمعون على الالتزام بالمقاييس والمواصفات في عملية الإنتاج والبيع بالوزن والمساهمة في استقرار عملية التسويق ولما يحقق مصلحة المواطن.

واستعرض الاجتماع التحديات التي تواجه قطاع الدواجن، والتصورات والرؤى الكفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها.

خلال ورشة عمل لإشراك خريجات من كليات الزراعة ضمن مشاريع التمكين الاقتصادي

الوزير الرباعي: مشاريع التمكين الاقتصادي تسهم في تعزيز الاقتصادي المجتمعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي

اليمن الزراعية – صنعاء

أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي أن التمكين الاقتصادي من أهم المسارات التي تسهم في خفض فاتورة الاستيراد وتوفير فرص العمل والحد من البطالة وتقليل نسبة الفقر.

وأشار الرباعي خلال ورشة عمل تحضيرية لإشراك خريجات من كليات الزراعة والعلوم والمجتمع ضمن مشاريع التمكين الاقتصادي نظمتها الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، إلى أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تتوفر فيها مقومات وفرص كبيرة يمكن استغلالها في بناء الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن مشاريع التمكين الاقتصادي تسهم في تعزيز الاقتصادي المجتمعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الأمر الذي يتطلب التوسع في تنفيذ هذه المشاريع.

ونوه باهتمام الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر بالخريجين والذي سيكون له نتائج ايجابية على الوضع الاقتصادي، داعياً إلى إيجاد محافظ استثمارية تنبثق من الهيئة تترجم عمليا توجيهات القيادة الثورية وتجسد على أرض الواقع الموجهات العامة للتنمية التي يسعى المجلس السياسي الأعلى إلى تحقيقها.

وحث وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المشاركات على استخلاص المشاريع الممكنة القابلة للتنفيذ في مجال الصناعات الغذائية بما يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، مشيداً بدور الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر في خلق مشاريع اقتصادية رائدة رغم إمكاناتها المحدودة.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر أحمد الكبسي أن الهيئة تسعى من خلال هذه الورشة إلى رفع قدرات المشاريع وكذا الأسر المنتجة وإكساب الخريجات المهارات اللازمة لإشراكهن في سوق العمل.

وأشار إلى أن لدى الخريجات طاقات تأهلهن لدعم مسار التمكين الاقتصادي، مبيناً أن التمكين الاقتصادي لا يقتصر على التقنيات وإنما يشمل أيضا الشباب خاصة وأن اليمن يمتلك ثروة بشرية كبيرة يمكن استغلالها والاستفادة منها في عملية البناء والتنمية والنهوض الاقتصادي.

فيما استعرضت المشاركات في الورشة البالغ عددهن 90 خريجة مسارات إشراك الخريجين والمبادرات المجتمعية ودمجهم في سوق العمل إضافة إلى دراسة الوضع الراهن ودليل آليات تعبئة وتغليف الأغذية.

وتطرقن إلى أهمية مشروع الحاضنة الإنتاجية الهادف إلى دعم المنتج المحلي وتمكين صغار المنتجين وتعزيز جودة وكفاءة مخرجات المشاريع الصغيرة والأصغر عن طريق احتضان المشاريع وتقديم سلسلة مترابطة من الأنشطة والخدمات والتوجيه والدعم المهني والفني وجوانب الإسناد في الجانب المالي.

اطلع على سير العمل بالمؤسسة العامة للمسالخ

الوزير الرباعي يحث على استكمال تشغيل مركز المعلومات السمكية وتحسين آلية تحصيل الموارد السمكية

اليمن الزراعية – صنعاء

أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي على ضرورة استكمال تشغيل مركز المعلومات السمكية، مشددًا على أهمية دور التكنولوجيا الحديثة في دعم قطاع الثروة السمكية وتعزيز كفاءة الموارد البحرية.

وأوضح الوزير أن مركز المعلومات السمكية سيلعب دورًا محوريًا في تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأسماك، مما سيمكن صانعي القرار من اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز استدامة القطاع.

كما تناول الوزير خلال حديثه أهمية تحسين آلية تحصيل الموارد السمكية في الأسواق، حيث تضمنت الخطط الجديدة استراتيجيات لمراقبة الجودة وزيادة الشفافية في تداول المنتجات السمكية.

وفي سياق متصل، قام الوزير بزيارة تفقدية لمبنى القطاع السمكي، حيث رصد حالات تسرب المياه التي قد تؤثر سلبًا على العمليات التشغيلية، مؤكداً أن هناك خطة شاملة للتعامل مع هذه المشكلات، تشمل إجراء تقييم شامل للمبنى لضمان استدامته وكفاءته في تقديم الخدمات.

ودعا الوزير جميع الجهات المعنية إلى التعاون والعمل بشكل متكامل لتحقيق هذه الأهداف، مشددًا على أهمية هذه الخطوات في تعزيز الإنتاجية وضمان جودة الموارد السمكية والحد من الهدر.

إلى ذلك اطلع وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي الثلاثاء الماضي على أنشطة المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم، وسير العمل فيها.

واستمع الوزير الرباعي من رئيس المؤسسة يحيى هاشم، إلى شرح حول طبيعة العمل في المؤسسة وفروعها والتحديات التي تواجهها، مشيراً إلى أهمية إعداد دليل بالأسس العلمية والقواعد والشروط والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة للارتقاء بالمسالخ وأسواق اللحوم، لافتاً إلى أهمية تقييم وضع المؤسسة فنياً وخدمياً ومالياً وإيجاد رؤية شاملة للنهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها.

وأكد على ضرورة شروع المؤسسة في تنفيذ سلاسل القيمة للجلود لتعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والإسهام في تخفيض فاتورة الاستيراد منها.

وحث المؤسسة على الاستمرار في تفعيل دور فرسان الصحة الحيوانية في الميدان بما يسهم في الحفاظ على الثروة الحيوانية وتطبيق ضوابط منع ذبح إناث وصغار المواشي.

جمعية ساحل تهامة تحيي الذكرى التاسعة لشهداء جزيرة عقبان

اليمن الزراعية – الحديدة

أحيت جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية بمحافظة الحديدة الاثنين الماضي الذكرى السنوية التاسعة للمجزرة التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الصيادين في جزيرة عقبان، وراح ضحيتها أكثر من 200 شهيد وجريح.

وخلال الفعالية، التي أقيمت بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والسلطة المحلية والقوات البحرية والدفاع الساحلي وهيئة المصائد السمكية، اعتبر وكيل المحافظة لشؤون الخدمات، محمد حليصي، مجزرة عقبان من أبشع الجرائم الدموية التي ارتكبها العدوان السعودي الأمريكي بحق شريحة من الصيادين الفقراء في مياه البحر الأحمر.

وأشار إلى أن هذه الجريمة وغيرها من الجرائم التي طالت الصيادين وغيرهم من أبناء الشعب اليمني، ستظل شاهداً على المسلسل الدموي الذي نفذه النظام السعودي بحق الأبرياء في اليمن طيلة تسع سنوات بتواطؤ دولي، معتبراً إحياء الذكرى السنوية لشهداء جزيرة عقبان بحضور أسر وذوي الشهداء، تمثل رسالة رمزية لتذكير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحقوقية، التي تدعي حماية حقوق الانسان، بفداحة ما تعرض

له الصيادون من جريمة وحشية وما خلفته من مآس على ذويهم.

من جانبه، أوضح نائب رئيس هيئة المصائد، عبد الملك صبرة، أن مجزرة عقبان الدموية التي نفذها تحالف العدوان بحق الصيادين تضاف إلى سجل المجازر الوحشية التي ارتكبها بحق أبناء الشعب اليمني، مؤكداً أن إحياء الصيادين للذكرى التاسعة لهذه الجريمة التي يندى لها جبين الإنسانية يأتي للتذكير بحجم الفاجعة والمأساة التي تعرض لها الصيادون جراء استهداف قواربهم أثناء بحثهم عن لقمة العيش في البحر.

ودعا نائب رئيس هيئة المصائد السمكية، الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها والعمل على اتخاذ إجراءات بحق مرتكبي هذه الجريمة وغيرها من جرائم الحرب في اليمن.

بدوره أكد رئيس عام جمعية ساحل تهامة، محمد نجيب، أن إحياء ذكرى الجريمة، تذكر بالموقف المخجل للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحقوقية التي تنصلت عن مسؤولياتها الإنسانية تجاه ما تعرض له الصيادون في البحر الأحمر من جرائم وانتهاكات نتج عنها سقوط مئات الضحايا وحرمان الآلاف من العاملين في هذه المهنة من مصادر أرزاقهم.

وطالب المجتمع الدولي وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمنظمات ذات العلاقة بتوفير الحماية للصيادين، الذين يتعرضون للقرصنة اليومية والخطف والاحتجاز من قبل مرتزقة العدوان، واتخاذ مواقف مسؤولة تجاه أوضاع الصيادين.

اختتام المسح الميداني لقطاع الدواجن بمحافظة الحديدة

اليمن الزراعية – الحديدة

اختتم في محافظة الحديدة، الأربعاء الماضي المسح الميداني لقطاع الدواجن، الذي تم تنفيذه ضمن وحدات الدواجن بالجمعيات الزراعية بالتنسيق مع الجهات الزراعية المعنية في المحافظة، برعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

وخلال اللقاء الخاص باستعراض مؤشرات ونتائج المسح، نوّه وكيل أول المحافظة، أحمد البشري، بجهود تنفيذ هذا المسح وأهميته في إعداد الخطط والبرامج التي من شأنها النهوض بمشاريع قطاع الدواجن، استناداً إلى قاعدة بيانات دقيقة.

من جانبه تطرق وكيل المحافظة المساعد لشؤون المديريات الجنوبية، مطهر الهادي، إلى أهمية المسح في تنظيم قطاع الدواجن، مشدداً على ضرورة التحري في البيانات المرفوعة من الميدان ليُبنى عليها الخطط والمشاريع المستقبلية لعمل نقلة لقطاع الدواجن، وفقاً لأسس سليمة لترجمة توجه القيادة نحو الاكتفاء الذاتي.

من جهته، استعرض مسؤول الدواجن - ضابط سلاسل القيمة، المهندس هلال الجشاري، النتائج الأولية للمسح الذي استمر لمدة 20 يوماً، بمشاركة 21 منسقا في 21 مديرية، مبينا أن هذا المسح تكمن أهميته في تأسيس وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات لقطاع الدواجن ضمن توجّه الوزارة لتنظيم وإدارة القطاع وتوجيهه التوجيه الصحيح.

وأوضح الجشاري أنه سيتم تفعيل الزراعة التعاقدية، والتركيز على توفير أعلاف الدواجن من الذرة الشامية والصويا محلياً عبر وحدات الدواجن بالجمعيات الزراعية والجهات المعنية لخفض فاتورة الاستيراد، ودعم المنتج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تعز: مناقشة برنامج التوسع الزراعي للأراضي الصالبة لمديريات المربع الأوسط

اليمن الزراعية – تعز

ناقش اجتماع في محافظة تعز، الأحد الماضي برئاسة وكيل المحافظة لشؤون التنمية، عبد الواسع الشمسي، برنامج التوسع الزراعي للأراضي الصالبة والمهملة لمديريات المربع الأوسط (التعزية، وماوية، وصالة).

واستعرض الاجتماع، بحضور مسئول القطاع الزراعي في المحافظة، المهندس عبد الله الجندي، ومدراء مديريات التعزية، عبد الخالق الجنيد، وماوية، عبد السلام هاشم، وصالة، محمد محسن، أهداف برنامج الزراعة الطارئة وأنشطته، ودوره في تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل الأساسية من الحبوب والبقوليات والقمح.

وتطرق إلى تدخلات البرنامج في تحديث بيانات الزراعة المرويّة والأراضي الصالبة، وحصر الحراثات المتوفّرة على مستوى كل مديرية، وتحديد الاحتياجات من البذور والإرشاد الزراعي والمبيدات بالتعاون مع شركاء العمل التنموي وهيئتي الأوقاف والزكاة وهيئة الأراضي.

وأقر الاجتماع حصر كبار المزارعين وأصحاب الأراضي غير المستغلة، وكذا الترتيبات المتعلقة باستغلال الموسم الشتوي لزراعة أكبر قدر من المساحات الزراعية بمحاصيل الحبوب والبقوليات، التي تعد ضمن أولويات وتوجّهات القيادة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأكد المجتمعون على الاهتمام بالبناء المؤسسي والاجتماعي، والتركيز على الأولويات الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.. حاثين على تفعيل الإرشاد الزراعي ووحدات الزراعة التعاقدية والوقاية، وكذا تعزيز دور الجمعيات التعاونية، وانتخاب البذور المحسّنة لتوفير بنوك بذور للجمعيات الزراعية في المحافظة.

تدشين موسم حصاد البن في محافظة ريمة

اليمن الزراعية – ريمة

دشن مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة ريمة والمؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن الاثنين الماضي موسم حصاد البن والذي يأتي متزامنا مع الذكرى الثالثة لثورة البن اليمني وفي الفعالية التي أقيمت بين حقول البن بمديرية الجبين أشاد وكيل المحافظة يعيش الضبيبي بهذه المبادرة من قبل قيادة مؤسسة البن ومكتب الزراعة بالمحافظة الذين حرصوا على أن يكون التدشين وسط الحقول، داعياً المزارعين للاهتمام بمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد.

وأكد الوكيل الضبيبي على أهمية البن في ريمة كواحد من اهم المحاصيل الزراعية التي تشتهر بزراعتها المحافظة.

من جانبه أوضح رئيس المؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن الاستاذ مانع العسل أن فعاليات ثورة البن اليمني لهذا العام تمتاز بأن يتم النزول إلى مناطق الإنتاج وتدشين

مواسم الحصاد من سط حقول بعيدا عن البرتكولات التي كان تتم الفعاليات في عواصم المحافظات وفي المكاتب بعيدا عن المزارعين، مبدياً اعجابه بما شاهده من زيادة في زراعة البن في محافظة ريمة والتي تحتل المركز الثاني في زراعة وإنتاج البن على مستوى اليمن.

بدوره أكد مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة ريمة الأستاذ إبراهيم التكروري ورئيس اتحاد جمعيات البن الأستاذ محمد حسن عثمان على أهمية الارتقاء بزراعة البن والاهتمام بمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد، مشيرين إلى أهمية هذا التدشين وسط حقول البن والذي سيعزز ويشجع المزارع على الاهتمام بأشجار البن.

مناقشة آليات الحد من الحفر العشوائي بمديرية السبرة في إب

اليمن الزراعية – إب

ناقش لقاء في مديرية السبرة بمحافظة إب الأحد الماضي آليات تعزيز أوجه التعاون ووضع الحلول والمعالجات للحد من الحفر العشوائي وتصحيح أوضاع الآبار القديمة والقائمة.

واستعرض اللقاء، الذي نظمه فرع الهيئة العامة للموارد المائية بالمحافظة والسلطة المحلية بمديرية السبرة بمشاركة أعضاء السلطة المحلية وأمناء وعدول المديرية، آلية الحد من الحفر العشوائي الجائر للآبار، ووضع الحلول للآبار القديمة والقائمة والحفاظ على الموارد المائية بالمديرية

وخلال اللقاء، أكد مدير عام فرع الهيئة بالمحافظة أهمية تسهيل وتبسيط إجراءات المعاملات للمواطنين وفقًا للقانون واللوائح المنظمة وتوجيهات القيادة الثورية والسياسية وحكومة التغيير والبناء.

وأشار إلى دور الأمناء والعدول والعقال في التوعية بالحد من الحفر العشوائي كون المياه الجوفية ثروة قومية والحفاظ عليها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، حاثا ملاك الآبار القديمة والقائمة بتصحيح أوضاع آبارهم وفقا للنظام والقانون.

من جانبه أكد رئيس نيابة الاستئناف تقديم الدعم والمساندة للهيئة بما يمكنها من القيام بدورها في الحفاظ على الموارد المائية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأوضح أن المياه الجوفية ثروة قومية ملك للأجيال ومسؤولية الحفاظ عليها تقع على عاتق الجميع، لافتاً إلى أهمية التنسيق بين السلطة المحلية وفرع الهيئة وأجهزة الضبط للحد من الحفر العشوائي بالمديرية

فيما لفت مدير المديرية، حميد المتوكل، إلى ضرورة تضافر جهود الجميع في التعاون مع الهيئة في حماية المياه الجوفية من الحفر العشوائي والإبلاغ عن أي عملية حفر غير قانونية.

وشدد على تقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية في الحفاظ على المخزون المائي بالمديرية من خلال تقنين عملية الحفر وضبط عمليات الحفر العشوائي وغير المرخصة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 84 | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م

جمعيــة القطــاع الجنوبــي الشرقــي بصنعــاء

نــمــوذج للثــورة الزراعيــة الصنــاعيــة

اليمن الزراعية - رضوان الشارف

في تقرير بارز عن جهود جمعية القطاع الجنوبي الشرقي التّعاونية الزراعية، تظهر الجمعية كنموذج رائد للثورة الزراعية والصناعية في اليمن، تعكس قدرتها على التكيف والصمود أمام التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع اليمني.

الجمعية، التي تأسست في 9 جماد أول 1442 هـ (24 ديسمبر 2020م)، تشمل ثلاث مديريات في القطاع الجنوبي الشرقي لمحافظة صنعاء: سنحان، بني بهلول، وبلاد الروس، حيث بدأ تأسيسها بمشاركة 56 عضوًا مؤسسًا يمثلون مختلف المناطق. في اجتماعها التأسيسي، عُقدت الجمعية العمومية وانتُخب مجلس إدارة الجمعية ولجنة الرقابة والتفتيش، وتم فتح باب الاكتتاب للمساهمين في فبراير 2021، مع توسيع أنشطتها لتشمل مديرية صنعاء الجديدة في عام 2022.

تماسك مجتمعي

تمثل الجمعية حالة من التماسك المجتمعي ودعم الذات في مواجهة الضغوط الاقتصادية، وتسعى لتعزيز التنمية الزراعية وكسر حاجز الاعتماد على الاستيراد، متجهة نحو الإنتاج المحلي والزراعة المستدامة. وقد ركزت الجمعية على تطوير القطاع الزراعي في المنطقة، التي تتميز بزراعة محاصيل متنوعة، منها الحبوب كالذرة الرفيعة والقمح والشعير، بالإضافة إلى زراعة البقوليات مثل الحلبة والعدس والفاصولياء، والخضروات كالطماطم والثوم، والمحاصيل النقدية التي لها دور اقتصادي مهم. أظهرت دراسة تحليلية للوضع الراهن في مديريات سنحان وبني بهلول، أجريت عام 2023، هذا التنوع في المحاصيل، الذي يعزز الاكتفاء الذاتي للمنطقة.

تعد الذرة الرفيعة واحدة من المحاصيل الأساسية في المنطقة، خاصة في عزلة الربع الشرقي بمديرية سنحان، حيث يعتمد عليها المزارعون كغذاء للإنسان والحيوان. يأتي القمح في المرتبة الثانية بعد الذرة الرفيعة، ويعتمد على مياه الأمطار، إذ يُزرع في شهر يوليو. أما الذرة الشامية فتُزرع في موسم الشتاء اعتماداً على مياه الأمطار.

فروع الجمعية

أسست الجمعية ثلاثة فروع جديدة هي جمعية الغربي التنموية (الرسول الأعظم) في نوفمبر 2023، وجمعية وادي الأجبار، وجمعية المعاقين التنموية. كذلك أنشأت الجمعية أربع مدارس حقلية متعددة الأغراض، وقدمت 17 جلسة إرشادية حضرها حوالي 350 عضوًا. أما في قطاع المياه، فقد أطلقت الجمعية 68 مبادرة بتكلفة بلغت 238,589,000 ريال يمني، مما أفاد حوالي 78,314 شخصًا.

وفي قطاع الطرق، نفذت الجمعية 91 مبادرة شملت رصف، شق، توسيع وإصلاح طرق، مما خدم أكثر من 280,745 مواطنًا بتكلفة تقديرية وصلت إلى 24,487,000 ريال. وتعتبر الجمعية داعماً هاماً لمزارعي الحبوب، حيث وفرت لهم بذورًا كقروض بيضاء، واستأجرت أرضاً زراعية في مديرية بلاد الروس وزرعتها بمختلف الحبوب والبقوليات، مما يعزز الإنتاج الزراعي في المنطقة.

الزراعة التعاقدية

قطعت الجمعية شوطًا كبيرًا في الزراعة التعاقدية، من خلال تأهيل الأراضي الزراعية الصالبة وتوفير المدخلات الزراعية، كما قدمت قروضاً ميسرة من بذور وأسمدة ومبيدات، بدعم من اللجنة الزراعية بالمحافظة، حيث حققت نجاحاً في محصول الثوم وتوقع إنتاج نحو 500 طن في الموسم القادم.

كما دشنت الجمعية مبادرة لتركيب منظومة طاقة شمسية لمشروع مياه الشرب في قرية الجيرف بتمويل من السلطة المحلية والهيئة العامة لمياه الريف، بالإضافة إلى تأهيل وصيانة طريق جوب في عزلة الخمس العدني بني بهلول، مما يعكس التزام الجمعية بتطوير البنية التحتية ودعم المجتمعات المحلية.

كما نفذت الجمعية مؤخرًا عدة مبادرات منها إقامة مخيم بيطري في مديرية بلاد الروس، وتوزيع بطائق المساهمين، مما يدل على عزم الجمعية على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في مختلف المجالات.

البرنامج المتكامل لمكافحة ذبابة الفاكهة خطوة

نحو حماية محاصيل الفواكه في تهامة

اليمن الزراعية - أيوب أحمد هادي

في خطوة جادة لتعزيز التنمية الزراعية وحماية المحاصيل، أطلقت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالتعاون مع الهيئة العامة لتطوير تهامة برنامجًا إرشاديًا لمكافحة ذبابة الفاكهة، الآفة التي تهدد محصول المانجو والجوافة في المنطقة.

تأتي هذه الحملة في وقت حرج، حيث يعول المزارعون على هذه المحاصيل كمصدر رئيسي للرزق، من خلال توعية المزارعين وتقديم الدعم الفني اللازم، تسعى الوزارة إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان استدامتها، مما يعكس التزامها بتطوير القطاع الزراعي في تهامة. في هذا التقرير، نستعرض تفاصيل الحملة وأصداءها من خلال تصريحات القائمين عليها ومزارعين محليين.

وفي السياق، أكد المهندس أحمد الكول، مدير عام وقاية النبات، أن الهدف الرئيسي من البرنامج هو توفير المعلومات الضرورية للمزارعين حول كيفية الكشف والوقاية من ذبابة الفاكهة، مشيرًا إلى أهمية هذا الموضوع لحماية المحاصيل الزراعية.

و أوضح أن مكافحة هذه الآفة تعد أمرًا بالغ الأهمية، حيث تؤثر مباشرة على جودة وإنتاج المحاصيل التي يعتمد عليها الكثير من الأسر في تهامة كمصدر رئيسي للدخل.

ووجه الكول رسالة للمزارعين بضرورة التفاعل مع الحملة والاستفادة من المعلومات والتوجيهات المقدمة، مؤكدًا التزام الوزارة بدعمهم في هذا المجال حتى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

من جهته، تحدث المهندس أحمد سيف، رئيس فريق التوعية بالمنطقة الزراعية الوسطى، عن الطرق الموصى بها للكشف المبكر عن ذبابة الفاكهة، حيث شدد على أهمية استخدام برنامج الانذار المبكر عن طريق استخدام المصائد مع الجاذب الجنسي حيث يتم استخدام خمس مصائد للهكتار الواحد وعند تسجيل اصطياد عدد من الحشرة في ظل تواجد الثمار القريبة النضج يتم وضع برنامج مكافحة متكاملة من حيث اتباع العمليات الزراعية وزيادة عدد المصائد بهدف المكافحة حيث يتم وضع خمسة وعشرون مصيدة للهكتار الواحد.

وأوضح سيف ضرورة اتباع التعليمات الدقيقة والتوقيت المناسب للرش، مؤكدًا أن البرنامج يتضمن عدة فعاليات منها جمع الثمار المتساقطة والمصابة والتخلص منها عن طريق دفنها في التربة بعمق ويمكن الاستفادة من هذه الثمار المدفونة باستخدامها مستقبلا كسماد بلدي، استخدام المصائد الغذائية والتي تصطاد الذكور والاناث مع بعض وتقليل نسبة الاصابة وهذه المصائد يمكن يعملها المزارع محليا.

وبين أن هذه الحشرة لا يصلح معها المكافحة الكيماوية لان الذبابة تصيب الثمار مع بداية النضج واذا تم المكافحة سوف تنزل الاسواق مع الاثر المتبقي من المبيدات فيها وهذا سوف يؤثر على سمعة المانجو اليمني الذي يعتبر من الافضل عالميا، والميزة الممتازة بالمانجو اليمني يكتسح الاسوق في الكثير من الدول لأنه ينزل مبكرا في الوقت الذي اشجار المانجو في كل الدول المنتجة للمانجو في مرحلة الازهار.

من جهة أخرى أضاف المهندس أحمد الأرياني، رئيس فريق التوعية بالمنطقة الزراعية الجنوبية، أن ذبابة الفاكهة تعد من الآفات الخطيرة التي تهدد الإنتاج الزراعي، مشيرًا إلى أهمية الدعم الفني الذي سيحصل عليه المزارعون من خلال فرق التوعية المتخصصة. ومن المتوقع أن تواجه الحملة بعض التحديات، لكنه أعرب عن تفاؤله بتفاعل المزارعين ودورهم النشط في تحقيق أهداف الحملة، مع التأكيد على أن التأثير الإيجابي للحملة قد يظهر من خلال تطبيق المزارعين الممارسات الزراعية الصحيحة التي يتلقوها خلال برنامج التوعية والتي سوف تعمل على خفض نسبة الإصابة بهذه الافه على محصول المانجو وبالتالي زيادة الإنتاجية .

وفي حديث في السياق نفسه، أشار المهندس أكرم الجوفي، رئيس فريق التوعية بالمنطقة الزراعية الشمالية، إلى أهمية تكامل جهود فرق التوعية المختلفة في جميع المناطق، لخلق شبكة من الدعم والتوجيه للمزارعين، حيث إن المعلومات الدقيقة والموثوقة أساس لمكافحة الآفات الى جانب تعزيز تطبيق العمليات والممارسات الزراعية في إطار المكافحة المتكاملة مما يسهم في تحسين جودة وكمية الانتاج. ستشمل الحملة أيضًا تعريف المزارعين على الأساليب والممارسات الزراعية المستدامة والتي تحافظ على البيئة وبما توفره البيئة المحلية.

وفي حديث مع المزارعين، أعرب محمد علي حسن، مزارع من دير الأشيم مديرية المغلاف بالمنطقة الزراعية الوسطى، عن استفادته الكبيرة من الحملة، حيث تعلم كيفية الكشف عن ذبابة الفاكهة وتطبيق المبيدات بشكل صحيح. بينما أكد يحيى محمد، مزارع من المنطقة الجنوبية، أن ورش العمل كانت مفيدة جدًا، مما يجعله متفائلاً بشأن الموسم القادم بفضل المعلومات الجديدة التي حصل عليها.

ويمثل البرنامج الإرشادي لمكافحة ذبابة الدراق خطوة مهمة نحو حماية المحاصيل الزراعية في تهامة. من خلال التوعية والدعم الفني، تأمل وزارة الزراعة في تعزيز الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي في المنطقة.

أكرم الجوفي

احمد سيف

م. أحمد الإرياني

الاقتصاد المجتمعي

تفكيك الرأسمالية من الأسفل

يعتمد علي مهدي سيلان وأفراد أسرته على تربية النحل، ورعي الأغنام والماعز كمصدر رئيس للرزق، حيث يعملون بجد في رعاية النحل لإنتاج العسل الطبيعي وبيع المنتجات المحلية، بالإضافة إلى ذلك، يقومون برعي الأغنام والماعز التي تساعدهم في تأمين احتياجاتهم المعيشية، مما يسهم في دعمهم اقتصاديًا ويعزز من استدامة معيشتهم في الريف.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

المزارع سيلان من ريف محافظة حجة واحد من آلاف المزارعين في المحافظة، الذين تشكل الزراعة المصدر الرئيس والوحيد للدخل في ظل الظروف القاسية التي تعيشها البلاد جراء العدوان والحصار.

ويقول سيلان إن خلايا النحل التي يمتلكها تشكل اقتصاده الرئيس بعد سنوات من الغربة والضياع.

ويضيف: "في البداية قمت بشراء مجموعة من خلايا النحل بدأت بتربيتها ورعايتها والتنقل بها من مكان لآخر للبحث عن العسل الخالص ذي الجودة المرتفعة والحمدلله من سنة لأخرى زادت عدد الخلايا وكمية الإنتاج رغم الصعوبات والمعوقات، مؤكدا أن حالة الركود الصعبة، تكسرها العودة الحقيقية للأرض وتربية الثروة الحيوانية.

ويواصل:"أولادي يقومون برعاية الأغنام والماعز بينما أنا إلى جانب الاهتمام بالنحل قمت باستصلاح الأراضي الزراعية القديمة بعد سنوات من الخراب والعزوف عن زراعتها".

أما أسرة أحمد، فهي واحدة من عشرات الأسر في أمانة العاصمة التي تعتمد على صناعة الحلويات والمنظفات والعصائر الطبيعية المحلية بجودة عالية، وطعم لذيذ في توجه حقيقي للاكتفاء الأسري والاعتماد على الصناعة كمصدر دخل.

وتقول أم أحمد إن الحالة المادية بعد 2015 واستشهاد ولدها في العام 2016، دفعت بالأسرة إلى البحث عن مصدر دخل فكانت صناعة الحلويات والعصائر والمنظفات مصدر الأسرة خصوصا في ظل التوجه الحقيقي للدولة للاهتمام بالأسر المنتجة بالتدريب والتأهيل.

الاقتصاد المجتمعي ركيزة للاقتصاد الوطني

تعتمد آلاف الأسر اليمنية في الريف اليمني، وحاليا في مراكز الحضر، على الاقتصاد المجتمعي في الزراعة والصناعات التحويلية بالإضافة إلى تربية الثروة الحيوانية والنحل، فبحسب احصاءات المركز الوطني للمعلومات في بلادنا؛ يستوعب القطاع الزراعي 54% من إجمالي القوى العاملة في البلاد، ليشكل الاقتصاد المجتمعي ركيزة للاقتصاد الوطني في ظل ماتمر به البلاد من عدوان وحصار بري وجوي.

وفي هذا الشأن يرى رئيس قطاع التنسيق الميداني في مؤسسة بنيان التنموية علي ماهر أن أهمية الاقتصاد المجتمعي ودوره الفاعل في المنهجية التنموية تستند إلى المبادئ الإسلامية.

ويقول: الاقتصاد المجتمعي -في ضوء منهجية العمل التعاوني القائم على هدى الله- أحد السياسات الرئيسية للعمل التنموي، الذي يضم جميع الأسر والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية دون استثناء، مما يجعله عنصرًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، ويشدد على أن هذا النوع من الاقتصاد يتجاوز الزراعية والموارد الطبيعية المختلفة؛ سيؤدي لدحض خطط الأعداء خصوصا في المرحلة الراهنة.

ويضيف: نراهن على قدرة حكومة التغيير والبناء على رسم السياسات اللازمة لرعاية هذا الاقتصاد وتنشيط موارده.

فرص اقتصادية

بدوره يؤكد رئيس الهيئة العامة لتنمية للمشاريع الصغيرة والأصغر أحمد الكبسي أن الاقتصاد المجتمعي يعد حجر الأساس لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويساهم بشكل رئيسي في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، من خلال تمكين الفئات الضعيفة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق فرص تنمية محلية ويعزز من نمو الاقتصاد الوطني.

ويقول الكبسي إن الاقتصاد المجتمعي في اليمن يتضمن الزراعة المجتمعية، والصناعات الحرفية، والتعاونيات الزراعية، والمشاريع الصغيرة، والأعمال الريادية، وتختلف فروع هذا الاقتصاد حسب طبيعة النشاط المحلي وتوافر الموارد، حيث تعمل التعاونيات الزراعية على تحسين إنتاج المحاصيل مثل البن والفواكه والخضروات، بالإضافة إلى الصناعات اليدوية التقليدية والمشاريع الصغيرة في مجالات التصنيع الغذائي.

ويضيف أن هذه الأنشطة تساهم في خلق فرص اقتصادية لفائدة الفئات الضعيفة أو المهمشة، وتعزز استغلال الموارد الزراعية والصناعية المتوفرة في البلاد، وتدعم التكافل الاجتماعي وتطوير المهارات المحلية، مشيرا إلى دور الهيئة في دعم وتنمية الاقتصاد المجتمعي، حيث تركز على إصلاح وتنظيم قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر، والذي يسهم بنحو 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي ويعمل فيه أكثر من 50 في المائة من العمالة؛ موضحا، أن الهيئة تسعى لتقديم الدعم الفني والمهني والمالي والتسويقي للمشاريع المجتمعية، من خلال تنظيم ورش العمل التدريبية وتقديم الاستشارات اللازمة.

ورغم التحديات المالية الناتجة عن الحصار الاقتصادي، يؤكد الكبسي أن الهيئة قامت بعدد كبير من التدخلات، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية تشمل جميع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وإصدار قانون لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى توفير تعريف موحد للمشاريع الصغيرة لضمان العدالة في الفئات المستهدفة.

ويضيف: تم إطلاق مبادرة وطنية لخدمة الاحتضان للمشاريع الصغيرة، وقد تخرج 35 مشروعًا من الدفعة الأولى بعد 6 أشهر من الاحتضان؛ مؤكدا على أهمية الشراكة مع الجهات الحكومية المختصة، مثل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، لتصحيح المناهج التدريبية بما يتماشى مع سوق العمل.

وفيما يتعلق بالتدخلات في مختلف المحافظات، يقول الكبسي: نفذنا دراسات مسحية لبناء قاعدة بيانات خاصة بالصناعات التقليدية على مستوى المحافظات الحرة وعلى ضوئه أقمنا دورات تدريبية تخصصية في مجالات متنوعة، اضافة إلى خطط الهيئة المستقبلية لتنمية الاقتصاد المجتمعي، والتي تتضمن تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بطرق مبتكرة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل.

المفهوم والأهمية

وفي إطار الحديث عن الاقتصاد المجتمعي في اليمن، يستعرض الدكتور خالد قاسم، رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة والأغذية والبيئة بجامعة صنعاء، مفهوم وأهميته بأنه مصطلح جديد يهم العاملين في القطاع غير الربحي، وقد أُطلق عليه أيضًا اسم الاقتصاد التضامني، موضحا أن هذا الاقتصاد يعد أحد أدوات التنمية الاقتصادية، حيث يسعى لنقل المواطن إلى مستوى معيشي أفضل. ويُعتبر الاقتصاد الاجتماعي فرعًا من فروع علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ويرتكز على العلاقة بين السلوك الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، ويشمل هذا الاقتصاد التعاونيات، وجمعيات المنفعة المتبادلة، والشركات المجتمعية، التي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز التضامن.

ويشير إلى أن القطاع التعاوني يلعب دورًا فعالًا في الاقتصاد الاجتماعي، وفي توفير الوظائف ويؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي في العديد من الدول؛ وفي اليمن، شهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا، مع وجود أكثر من 300 جمعية تعاونية، ولابد من رفع الوعي بأهمية الجمعيات التعاونية كشركاء محليين في التنمية، حيث يصل عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في اليمن إلى 112 جمعية، من ضمنها 84 جمعية نشطة.

ويلفت الدكتور خالد قاسم إلى أن جائحة كورونا كشفت عن أوجه الهشاشة في الاقتصاديات العالمية، وزادت من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، مما استدعى الدعوة إلى تبني نماذج جديدة للتنمية، ومنها الاقتصاد الاجتماعي، حيث بدأ الاقتصاد المجتمعي أو الاجتماعي والتضامني، يصبح موضوعًا ذي أهمية بالغة ضمن المنظومة الاقتصادية، لدوره الفعال في مواجهة التحديات والتناقضات التي نشأت عن نظام التنمية الرأسمالية، والتي أدت إلى تفاوت واضح بين فئات المجتمع.

ويرى أن الاقتصاد المجتمعي وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية وبديلا للرأسمالية مما يجعله يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ومن هذا المنطلق لابد من الاهتمام بالاقتصاد المجتمعي، كوسيلة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وكخطوة أولى نحو تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وإقامة نموذج تنموي يعتمد على التكافل والتعاون بين جميع فئات المجتمع.

قاسم: الاقتصاد المجتمعي وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية وبديل للرأسمالية

ماهر: الاقتصاد المجتمعي يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني يجب أن يحظى باهتمام الشركاء الحكوميين والمجتمعيين

الكبسي: نفذنا دراسات مسحية لبناء قاعدة بيانات خاصة بالصناعات التقليدية على مستوى المحافظات الحرة وعلى ضوئية أقمنا دورات تدريبية تخصصية

الأنظمة التقليدية الأخرى كالإقتصاد الحكومي والخاص والاقتصاد غير المهيكل، لافتًا إلى أهمية التركيز عليه خاصة في ظل الظروف الراهنة من حصار وعدوان.

ويؤكد، أن الاقتصاد المجتمعي يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني يجب أن تحظى باهتمام الشركاء الحكوميين والمجتمعيين، بما في ذلك القطاع الحكومي والخاص، إضافة إلى المؤسسات والجمعيات التعاونية الزراعية، والتركيز على ضرورة تفعيل المبادرات المجتمعية الذاتية التي تعزز من قدرة المجتمع على الاستمرارية والنمو لتحسين الجوانب الخدمية في الريف التي تضمن استقرار المزارعين واستغلال الموارد المتاحة في مجتمعاتهم، للمساهمة في تحقيق الهجرة العكسية، ودعم السياسات الوطنية الأخرى مثل سلاسل القيمة والتنمية المستدامة، وفاتورة الاستيراد وتعزيز الأولويات الوطنية، منوها إلى أن الاهتمام بالاقتصاد المجتمعي المقاوم، من خلال دعم الأسر والأفكار المحلية، وتشجيع الاستثمار في الأراضي

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 84 | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م

مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة ريمة الأستاذ إبراهيم التكروري في حوار لصحيفة "اليمن الزراعية":

لدينا خطة للتوسع في إنشاء وتشييد السدود والحواجز والخزانات المائية بمحافظة ريمة

الجزء الثاني

أكد مدير عام مكتب وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة ريمة إبراهيم التكروري أن حفظ وتوفير المياه في المحافظة التي تتميز بتضاريس جبلية وعرة، يتطلب استراتيجيات فعالة ومستدامة.

وأضاف خلال حوار صحفي لصحيفة "اليمن الزراعية" في الجزء الثاني أننا نسعى من خلال المبادرات إلى شق الطريق حتى يتم نقل المنتجات وسهولة التنقل، وكذلك ترغيب الناس إلى الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف، إلى جانب التوسع والتنوع في الزراعة بمحافظة ريمة، موضحا أن عدد السدود والحواجز المائية يبلغ 92

حاوره / محمد أحمد

■ محافظة ريمة مشهود لها بالمبادرة وهي من المحافظات السباقة في تنفيذ مبادرات مجتمعية كثيرة.. حدثنا عن هذه المبادرات، ما نوعها وعددها؟

هذه حقيقة، فمحافظة ريمة تُعد واحدة من المحافظات السباقة في تنفيذ المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ظهرت العديد من المبادرات في مجالات مختلفة، تتضمن:

1. المبادرات الزراعية: تشمل تدريب المزارعين على تكنولوجيات الزراعة الحديثة، وتحسين محاصيلهم، وزيادة الإنتاجية.
2. المبادرات الصحية: تنفيذ حملات توعية صحية، تقديم خدمات الرعاية الصحية، ودعم البرامج الصحية لمكافحة الأمراض.
3. المبادرات التعليمية: تحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير أدوات تعليمية، وتنفيذ برامج لدعم تعليم الفتيات
4. المبادرات الاقتصادية: إنشاء تعاونيات زراعية وحرفية، تقديم قروض صغيرة لدعم المشاريع الصغيرة، وتعزيز المهارات الحرفية.
5. المبادرات البيئية: حملات لتنظيف البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وزراعة الأشجار في المناطق المتضررة.
6. المبادرات الثقافية والاجتماعية: تعزز من التماسك الاجتماعي من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية، وتشجيع العادات والتقاليد المحلية.

وفيما يخص عدد المبادرات في محافظة ريمة فإنها تختلف حسب الفترات الزمنية والتغيرات المجتمعية، ولكن بشكل عام، فان عدد المبادرات بالعشرات، تم خلالها تعاون فيها السلطة المحلية، وأبناء المجتمع، ومؤسسه بنيان التنموية، ووحده التمويل والتدخلات الطارئة، والمجتمع المحلي لتحسين الظروف الحياتية في المحافظة.

■ كيف بتم تفعيل المجتمع في ريمة حتى بادر ونفذ هذه المبادرات؟

تم تفعيل المجتمع في محافظة ريمة ليكون نشطًا في تنفيذ المبادرات المجتمعية، يعود إلى عدة عوامل وعمليات منسقة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. زيادة الوعي، حول أهمية المبادرات المجتمعية من خلال ورش العمل، الفعاليات، وبرامج التثقيف، مما شجع المجتمع على المشاركة.
2. تطوير المهارات، عبر توفير دورات تدريبية وورش عمل للمجتمعات المحلية لتطوير المهارات اللازمة لتنفيذ المبادرات، خاصة في مجالات الزراعة، الصحة، والبيئة.
3. التعاون والتنسيق بين اللجنة الزراعية والسمكية العليا ومؤسسة بنيان التنموية بإقامه دورات تدريبيه، كذلك تعاون ودور السلطة المحلية، وحده التمويل والتدخلات الطارئة في توفير التمويل والدعم للمبادرات،

تم تجهيز خارطة مائية شاملة بعد اقامة الورش التعريفية واستقبال الاقتراحات وآلية تنفيذ هذه الخارطة على مستوى محافظة ريمة

مما عزز من قدرة المجتمع على المبادرة.
4. تشكيل اللجان المحلية، من سكان المجتمع لتنظيم الجهود وترتيب البرامج، مما أعطى الجميع دورًا فعالًا في اتخاذ القرارات.
5. تشجيع المشاركة المجتمعية، عبر إقامة فعاليات ومعارض لتعزيز روح المشاركة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع، مما أسهم في خلق بيئة محفزة للعمل الجماعي.
6. تعزيز القيادة المحلية، بتشجيع قادة محليين للمساهمة في توجيه المبادرات، مما زاد من مصداقيتهم وكفاءتهم في إدارة الأنشطة.
7. تبادل الخبرات، من خلال تنظيم زيارات تبادلية مع مناطق أخرى للاستفادة من التجارب الناجحة، مما ساهم في بناء برامج أكثر فاعلية.
8. توفير الدعم الحكومي، حيث ساهمت بعض الجهات الحكومية في تقديم الدعم الفني والمالي للمبادرات، مما عزز الالتزام المجتمعي.

كل هذه العناصر تفاعلت بشكل إيجابي لتفعيل المجتمع في محافظة ريمة وتمكينه من تنفيذ المبادرات المجتمعية بفعالية. استمرار هذه الجهود يعتمد على المشاركة المستدامة من المجتمع والدعم المستمر من جميع الأطراف المعنية.

ودعني أضيف هنا أمراً مهما، وهو أننا نسعى من خلال المبادرات إلى ثلاثة أهداف، أولها شق الطريق حتى يتم نقل المنتجات وسهولة التنقل، ثانيها ترغيب الناس الى الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف، الذين تركوا أراضيهم وانتقلوا إلى المدن، أما الهدف الثالث هو التوسع الزراعة، والتنوع، وفي هذا الجانب تم إخال الأفوكادو، وتسويق ما يقارب 2 طن من وادي مزهر، كذلك الفول السوداني تم تسويق 13طنا، ومنتج العسل البلدي، والفاصوليا.

وتجدر الإشارة إلى أننا عملنا على معالجة وتوعية المزارعين على منتج الخرمش والجوافة، ونحن الآن نعمل على التوسع في زراعة قصب السكر، والشاهي الأسود، ودوار الشمس.

■ المياه أساس للحياة وللزراعة وريمة بصفتها جبلية وعرة .. كيف يتم التعامل مع حفظ وتوفير المياه؟

نعم، إن حفظ وتوفير المياه في محافظة ريمة، التي تتميز بتضاريس جبلية وعرة، يتطلب استراتيجيات فعالة ومستدامة تشمل:

1. تجميع مياه الأمطار: من خلال بناء خزانات للمياه وتطوير مشروعات لجمع مياه الأمطار، لضمان الاستفادة منها في فترات الجفاف.
2. أنظمة الري الحديثة: عبر استخدام تقنيات ري فعالة مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتوفير المياه وتقليل الفاقد، مما يساعد على تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة.
3. إعادة تأهيل السدود وصيانة وإعادة تأهيل السدود القديمة وبناء سدود جديدة لتخزين المياه والاستفادة منها.
4. توعية المجتمع عبر تنظيم وإطلاق حملات توعوية لمزارعين وسكان المنطقة بشأن أهمية الحفاظ على المياه وطرق الترشيد في استخدامها.
5. تشجيع زراعة محاصيل تتطلب كميات أقل من المياه، تكون تتناسب مع الظروف البيئية المحلية.
6. تخزين المياه في التربة عبر تطوير تقنيات للحفاظ على رطوبة التربة مثل استخدام المواد العضوية والمحافظة على التربة من التآكل.

وبالتالي يمكن تحسين إدارة المياه في محافظة ريمة وتعزيز الاستدامة الزراعية والبيئية.

■ كم عدد السدود والحواجز والخزانات المائية في محافظة ريمة؟ وما مدى الاستفادة من هذه المنشآت المائية؟

فيما يخص عدد السدود والخزانات الموجودة في محافظة ريمة، فيبلغ عددها حتى الآن 92 سدا وخزانا، مع الإشارة إلى أنه يجري الآن مبادرة ألف خزان في كل مديريه بدأ العمل عليها من مديرية مزهر.

الشق الثاني من السؤال وكيفية الاستفادة منها، حقيقة جميعنا نعرف أن المنشآت المائية مثل السدود والحواجز والخزانات تلعب دورًا حيويًا في محافظة ريمة وتحمل فوائد متعددة، منها:

1. تخزين المياه: تساعد هذه المنشآت في جمع وتخزين مياه الأمطار والفيضانات، مما يساهم في توفير مياه الشرب والري للأراضي الزراعية خلال فترات الجفاف.
2. دعم الزراعة: تعزز استدامة الزراعة من خلال تأمين مصدر مائي موثوق، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي.
3. الحد من الفيضانات: تقلل هذه المنشآت من مخاطر الفيضانات عن طريق تنظيم تصريف المياه، مما يحمي المجتمعات المحلية والمحاصيل.
4. تطوير الحياة المحلية: توفر المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية، مما يحسن من نوعية الحياة ويساهم في التنمية الاقتصادية.
5. الحفاظ على البيئة: تساهم في إدارة الموارد المائية بشكل مستدام، مما يمكن أن

الثروة الحيوانية تمثل جزءًا حيويًا من القطاع الزراعي، ولها أهمية كبيرة في محافظة ريمة

يحمي النظم البيئية.

■ ماهي خطتكم للتوسع في انشاء وتشييد السدود والحواجز والخزانات المائية في ريمة؟

خطتنا في التوسع في إنشاء وتشييد السدود والحواجز والخزانات المائية في محافظة ريمة، يمكن اتباع خطة شاملة، وهو ما تم فعلا، حيث تم تجهيز خارطة مائية شاملة للمحافظة نفذتها قطاع الري بالوزارة وقد شملت جميع المديريات والعزل والقرى والأودية وتم ادخال الجانب الزراعي والسلطة المحلية والجمعيات ومدراء عموم المديريات في ورشه تعريفيه حول الخارطة المائية واعطاءهم مدة ثلاثة أشهر من أجل:

1. تقييم الاحتياجات
2. تحديد المواقع المناسبة.
3. التصميم الهندسي.
4. الحصول على التمويل
5. تنفيذ المشروع:
6. المشاركة المجتمعية.

■ زراعة الحبوب والبقوليات من الأولويات التي تحث عليها القيادة الثورية.. ماهي رؤيتكم للتوسع في زراعتها وزيادة الكميات المنتجة منها؟

للتوسيع في زراعة الحبوب والبقوليات بمحافظة ريمة وزيادة كميات الإنتاج، يمكن اعتماد رؤية استراتيجية تشمل الخطوات التالية:

1. تقييم التربة والمناخ
2. تحسين تقنيات الزراعة.
3. توفير المدخلات الزراعية.
4. التوسع في المساحات المزروعة.
5. إقامة المشروعات التعاونية.
6. التسويق والدعم المالي.
7. التوعية والإرشاد الزراعي.
8. الاستدامة البيئية.
9. الحصول على الدعم الفني والمالي في مشاريع التوسع الزراعي.

■ الثروة الحيوانية الشق الآخر للقطاع الزراعي.. حدثنا عن أهميتها وكيف يمكن الحفاظ عليها وتنميتها؟

في الحقيقة الثروة الحيوانية تمثل جزءًا حيويًا من القطاع الزراعي، ولها أهمية كبيرة في محافظة ريمة. إليك جوانب هذه الأهمية وسبل الحفاظ عليها وتنميتها:

1. مصدر للغذاء: توفر الثروة الحيوانية اللحوم والبياض والألبان، مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي للمنطقة.
2. الدخل الاقتصادي: تعتبر مهنة تربية الحيوانات مصدر دخل للعديد من الأسر، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة.،
3. تحسين سلالات الحيوانات: العمل على استيراد أو تطوير سلالات محسّنة لزيادة الإنتاجية من اللحوم، الألبان، والبيض.
4. التغذية الصحية: ضمان توفير العلف المناسب والفيتامينات والمعادن لتعزيز صحة الحيوانات وزيادة إنتاجيتها.
5. التدريب والتوعية: تنظيم ورش عمل وندوات لتوعية المزارعين بأفضل الممارسات في تربية الحيوانات وإدارة المزارع.
6. تسويق المنتجات: إقامة قنوات تسويقية لتسهيل بيع المنتجات الحيوانية بأسعار عادلة، مما يشجع على الاستثمار في تربية الحيوانات.
7. الحد من ذبح اناث الحيوانات وصغار الذكور واعطاءها قروضا للجمعيات.
8. الدعم الحكومي: تشجيع الحكومة على إصدار سياسات تدعم المزارعين والسيطرة على أسعار المدخلات الأساسية.

■ الإرشاد الزراعي محور أساسي من محاور التنمية.. ما واقعه في ريمة وماهي الخطوات التي اتخذتموها لتفعيله؟

الإرشاد الزراعي يعتبر من العوامل الأساسية في تعزيز التنمية الزراعية، وله أهمية خاصة في محافظة ريمة.. إليكم لمحة عن واقع الإرشاد الزراعي في المحافظة وبعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتفعيله:

واقع الإرشاد الزراعي في ريمة:

تواجه محافظة ريمة تحديات تتعلق بالموارد المائية، والظروف المناخية، وعدم كفاية الدعم الفني، كما أن الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة يعوق الابتكار.

خطوات لتفعيل الإرشاد الزراعي في ريمة:

عبر تدريب الكوادر، وتوعية المزارعين، وتوفير المعلومات، التعاون مع الجامعات، إنشاء شبكات، الدعم الحكومي والتشريعي، إلى جانب إجراء تقييم دوري لفعالية برامج الإرشاد الزراعي وتحسينها بناءً على التغذية الراجعة من المزارعين.

■ من ضمن الحلقات المهمة في سلسلة حلقات التنمية الزراعية التسويق والذي دائما ما يشتكي المزارعون من غيابها.. حدثنا عنها في ريمة؟ وكيف يمكن تفعيلها بالشكل المطلوب؟

التسويق الزراعي يعد جزءًا حيويًا من سلسلة التنمية الزراعية، حيث يسهم في زيادة دخل المزارعين وتحسين ظروفهم الاقتصادية، في محافظة ريمة، يمكن توضيح وضع التسويق الزراعي وسبل تفعيله على النحو التالي:

واقع التسويق الزراعي في محافظة ريمة، هنالك بعض الصعوبات نتيجة غياب السوق المركزي، وتعدد الوسطاء، المعرفة المحدودة

خطوات لتفعيل التسويق الزراعي في ريمة:

1. إنشاء أسواق محلية.
2. الترويج للمنتجات الزراعية.
3. تطوير قنوات التسويق الإلكتروني.
4. تعاونيات الإنتاج.
5. دعم الأبحاث والتطوير
6. التدريب على مهارات التسويق
7. تسهيل الوصول إلى التمويل
8. الشراكات مع الشركات والموزعين

■ بالنظر إلى أهمية الزراعة في محافظة ريمة .. ما هي مشاريعكم وخططكم القادمة لتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة؟

يمكن وضع خطط ومشاريع مستقبلية تهدف إلى تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة. تتضمن هذه الخطط:

1. تطوير البنية التحتية الزراعية:
- إنشاء مراكز لوجستية لتجميع وتوزيع المنتجات الزراعية.
- تحسين نظم الري والصرف للمزارع لتعزيز كفاءة استخدام المياه.
2. التدريب والتوعية:
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمزارعين حول أفضل طرق الزراعة الحديثة.
- نشر الوعي حول التقنيات المستدامة والإنتاج العضوي.
3. تحسين سلاسل الإمداد:
- تطوير قنوات توزيع مباشرة تربط بين المزارعين والمستهلكين.
- إنشاء منصات إلكترونية لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية.
4. دعم البحث والتطوير:
- التعاون مع الجامعات ومراكز البحث الزراعي لتطوير أصناف جديدة من المحاصيل تتناسب مع الظروف المحلية.
- إجراء دراسات حول تقنيات الزراعة المستدامة.
5. ترويج المنتجات المحلية:
- تنظيم معارض وفعاليات لعرض المنتجات الزراعية المحلية.
- تعزيز الهوية التجارية للمنتجات الزراعية من ريمة في الأسواق المحلية والدولية.
6. توفير التمويل والدعم:
- إنشاء قروض ميسرة للمزارعين لتسهيل شراء المعدات والتكنولوجيا الزراعية.
- توفير دعم مباشر للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
7. تشجيع الزراعة المستدامة:
- تطبيق ممارسات الزراعة الصديقة للبيئة لتقليل التأثير السلبي على البيئة.
- تعزيز زراعة المحاصيل الأساسية التي تعزز الأمن الغذائي.
8. تطوير التعاونيات الزراعية:
- تشجيع إنشاء تعاونيات بين المزارعين لتعزيز قوة التفاوض وتحسين التسويق.
- تقديم الدعم الفني والمالي للتعاونيات لتطوير كفاءتها.
9 مراقبة الجودة والتصنيف:
- إنشاء أنظمة لتقييم جودة المنتجات الزراعية وضمان مطابقتها للمعايير المطلوبة.
- العمل على شهادات الجودة التي تعزز قدرة المنتجات على المنافسة في السوق.

وبالتالي التنفيذ الجيد لهذه المشاريع والخطط، يمكن تحسين الوضع الزراعي في محافظة ريمة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة مما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي

■ أخيراً.. ماهي الصعوبات والعوائق التي تواجهكم؟

في الحقيقة هناك العديد من الصعوبات والعوائق، مما يؤثر على الإنتاجية ويحد من تطور هذا القطاع الحيوي. من بين هذه التحديات والصعوبات:

1. افتقار المحافظة إلى سوق مركزي يشمل جميع المنتجات وقلة الإمكانيات وعدم وتوفرها مثل الحراثات والحصادات بمختلف أحجامها منها ما يتناسب مع الجبلية والوديان
2. نقص الموارد المائية: وبالتالي نقص تغذية المياه الجوفية وقلة الأمطار في بعض الفترات مما يؤثر على الزراعة.
3. البنية التحتية الضعيفة: حيث نعاني من ضعف شبكة الطرق والمواصلات يؤثر على إمكانية نقل المنتجات إلى الأسواق، إلى جانب نقص في منشآت التخزين البذور.
4. قلة الوصول إلى التقنيات الحديثة في الزراعة، مما يقلل من كفاءة الإنتاجية وجودة المحاصيل.
5. هناك ما يمكن وصفها بالمشاكل الاقتصادية: من حيث تقلب الأسعار في الأسواق مما يؤثر على دخل المزارعين، وندرة الموارد المالية لدعم المشاريع الزراعية.
6. نقص التدريب والدعم الفني: حيث نعاني من عدم توفر البرامج التدريبية اللازمة للمزارعين حول أساليب الزراعة الحديثة والمستدامة.
7. الآفات والأمراض: حيث تنتشر الآفات والأمراض الزراعية التي تؤدي إلى فقدان المحاصيل.
8. تغيير الاستخدامات الأرضية: عبر التحول من استخدام الأراضي الزراعية لأغراض أخرى مثل البناء أو الصناعة، مما يقلل من الأراضي الصالحة للزراعة.
9. الافتقار إلى التعاونيات الزراعية: والمقصود هنا ضعف التعاون بين المزارعين لتبادل المعرفة والدعم، مما يضعف قدرتهم على مواجهة التحديات.

وفي الأخير، نؤكد أن مواجهة هذه التحديات تحتاج إلى خطط شاملة واستراتيجيات متكاملة تشمل تحسين البنية التحتية، دعم التكنولوجيا، وتوفير التدريب والمساعدة المالية للمزارعين لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي في محافظة ريمة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 84 | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م

الاقتصاد المجتمعي في اليمن

بديل فعال لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي

فتحي الذاري

يمثل الاقتصاد المجتمعي في اليمن بديلاً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الانتعاش الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد جراء الحصار والصراع المستمر. ويعتمد هذا النموذج على أهداف ومجالات متنوّعة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مشاريع ذات جدوى اقتصادية، ما يساعد على تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز دخل الأسر. كما يسهم الاقتصاد المجتمعي في تقوية الروابط الاجتماعية وتشجيع التعاون بين الأفراد، إلى جانب تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية عبر مشروعات تعتمد على الاقتصاد الأخضر.

أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد المجتمعي هو تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المنافسة من خلال دعم المشاريع المحلية، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. كما يهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمرافق العامة.

ويشمل الاقتصاد المجتمعي في اليمن مجالات وأنواع متعددة، مثل تحسين الإنتاج الزراعي، وتصنيع المنتجات اليدوية التي تسهم في الحفاظ على التراث، كالسجاد والفخار. ويشمل أيضاً مشاريع الطاقة المتجددة، مثل استخدام الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للمجتمعات المحلية، وتقديم الدعم المالي والمعنوي للمشاريع التي تسهم في تنمية المجتمع.

يسهم الاقتصاد المجتمعي كذلك في دعم الإنتاجية المحلية من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد في زيادة الناتج المحلي، وخفض معدل البطالة بإنشاء وظائف جديدة في مختلف القطاعات. كما يعزز الاستدامة الاقتصادية عبر دعم المشاريع التي تحافظ على البيئة وتوفر الموارد بطرق مستدامة.

يمثل "مشروع الزراعة التعاونية" مثالاً بارزاً على تأثير الاقتصاد المجتمعي في اليمن، حيث يسهم في تحسين الإنتاج الزراعي عبر تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين المزارعين. يهدف المشروع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الغذاء، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، ما يساهم أيضاً في تخفيض أسعار المواد الغذائية.

علاوة على ذلك، يوفر المشروع فرص عمل جديدة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.

في الختام، يعد الاقتصاد المجتمعي جسراً نحو تحقيق التنمية المستدامة في اليمن، إذ يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مهمة، مما يعزز من القدرة التنافسية للمجتمع ويوفر بيئة ملائمة لدعم الاقتصاد الوطني. من خلال مشاريع مثل الزراعة التعاونية، يمكن أن يسهم الاقتصاد المجتمعي في تحقيق تحول حقيقي يدعم المجتمعات المحلية ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

دور الاقتصاد المجتمعي في تنمية المجتمع

م. عبد السلام ظافر

يعد الاقتصاد المجتمعي من أهم النماذج الاقتصادية التي تركز على تلبية احتياجات الأفراد وتعزيز التعاون المجتمعي.

هذا الاقتصاد يقوم على أسس تشمل احترام كرامة الإنسان، تلبية الاحتياجات الأساسية، وتعزيز المشاركة الفعّالة للأفراد في صنع القرار الاقتصادي.

ويهدف إلى إحياء روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، مشجعاً على إنشاء الجمعيات التعاونية والشركات التي تدعم التضامن الاجتماعي.

أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المجتمعي هو تحقيق التنمية المستدامة، حيث يدعو إلى الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، مع الحفاظ على البيئة من أجل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بفرص الأجيال القادمة.

ويسعى الاقتصاد المجتمعي كذلك إلى تعزيز التنمية المحلية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوثيق الشراكات المحلية التي تدعم الاقتصاد المحلي.

ويعمل الاقتصاد المجتمعي على إشراك المجتمع في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُمكّن الأفراد من المشاركة الفعّالة في تحديد الأولويات التي تهمهم، كما أنه يعزز العدالة الاجتماعية بتوفير فرص متساوية للجميع، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً.

بالإضافة إلى ذلك، يستند الاقتصاد المجتمعي إلى مجموعة من القيم الأخلاقية، مثل العدالة، التضامن، والمساواة، ويشجّع على تطبيق هذه المبادئ في الأنشطة الاقتصادية. ويسعى أيضًا إلى توفير الخدمات الأساسية للمجتمع، كالمياه النظيفة، الكهرباء، الصرف الصحي، والرعاية الصحية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة.

يشجع الاقتصاد المجتمعي على إنشاء الجمعيات والمؤسسات التي تعكس المبادئ والغايات الحقيقية لهذا النموذج الاقتصادي، بما يحقق مصلحة المجتمع ويعزز من رفاهيته.

الصناعات الغذائية التحويلية..استهلاك أقل للمنتجات الخارجية وتوفر البدائل

رحمة العسلي

تعتبر الصناعات الغذائية من أهم الوحدات والقطاعات في الإنتاج المحلي وتبرز بشكل كبير في دفع عجلة التطور الاقتصادي لدينا، ويعتبر المُنتجين في التصنيع الغذائي حلقة الوصل بين المُزارع والتسويق الزراعي.

وتكمن أهمية التصنيع الغذائي للمحاصيل في زيادة الإنتاجية لدى المزارعين وتوسع أصناف ونطاق المزروعات من خلال تحويلها إلى منتجات ذات قيمة عالية، وتخزين وتسويق المنتجات بشكل فعّال، كما يضمن استخدام كل مستويات الثمار، وأيضا يسهم في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع ويُحسّن في الاقتصاد المجتمعي المقاوم.

حالياً وفي ظل العدو الذي يتعرض له ابناء الشعب الفلسطيني، أصبح لزاما علينا الاهتمام بالتصنيع الغذائي على مستوى كل أسرة يمنية ومقاطعة المنتجات الخارجية،وهذا ما تجسد في أُطلاق الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة والأصغر طوفان المقاطعة أسوة بطوفان الأقصى، والذي أثر بشكل كبير للتوجه العام والمجتمعي لمقاطعة جميع البضائع الأمريكية والإسرائيلية وشركائهم والتوجه الجاد والفعّال في توفير أو دعم المنتج المحلي.

دور الصناعات الغذائية التحويلية.

تنفيذاً لموجهات القيادة الثورية والسياسية اتجهت وحدة الصناعات الغذائية التحويلية في قطاع التسويق والخدمات الزراعية باللجنة الزراعية والسمكيةالعليا لتقديم الإرشادات والتوجيهات لرفع جودة المنتجات الغذائية المحلية، وتوعية المُنتجات بالسلامة الصحية لإنتاج غذاء مطابق للمواصفات والمقاييس.

حيث قامت وحدة الصناعات الغذائية بالتنسيق مع شركاء التنمية مثل مؤسسة بنيان، الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وزارة الصناعة والتجارة، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والشركاء الآخرين، بدور ملموس طيلة الفترة الماضية، من خلال التوعية والإرشاد لضمان جودة وسلامة المنتجات الغذائية.

كم تم إعداد أدله إجرائية توجيهية للمعامل الصغيرة وللأسر المنتجة حتى تصبح متمكنة في تحديد وجهة عملها في الصناعات، والمساهمة في إعداد دليل الأسر المنتجة الموسع ضمن شركاء التنمية، كما عملت وحدة الصناعات التحويلية دليل الصناعات الغذائية المنزلية كخطوة أساسية ضمن التدخلات لمساندة المشاريع الصناعية.

كما واكبت الوحدة عدة أنشطة إعلامية في نفس المجال حيث تم إنتاج عدة فلاشات مرئية تتضمن اهم الخطوات اللازمة في بعض الصناعات المطلوبة من المجتمع بتوعيتها بأسلوب مختصر ومبسط.

وهذا الإنجاز عدة نقاط مبسطة من أعمال ميدانية مُنجزة تُضاف لرصيد الاقتصاد الصناعي المجتمعي المُقاوم..

سيكون لها أثر واقعي ملموس حتى يتم تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي المستدام، وإيجاد ودعم البدائل من المنتجات المحليه.

بالإضافة إلى العمل على تغيير الثقافة الاستهلاكيه للمجتمع، والعمل مع شركاء التنمية على توطين الصناعات الغذائية وتخفيض فاتورة الاستيراد، ودعم المنتج المحلي وتعزيز الصادرات اليمنية، وتفعيل الصناعات الكبيرة والمتوسطة بحيث تعتمد على المواد الخام المحلية بديلاً عن المستوردة، وبالمقابل تهيئة البيئة الاستثمارية للتصنيع ولمعامل التغبئة والتغليف بحيث تكون مصانع مركزية في كل منطقة إنتاجية زراعية أو صناعية

وحدة الصناعات الغذائية التحويلية بالإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية*

د. يوسف المخرفي

الاقتصاد المجتمعي هو السائد في اليمن

يعد الاقتصاد المجتمعي نتاج تأثير للعمليات الاجتماعية على الأنشطة الاقتصادية، وخطوة تالية كبرى للاقتصاد المنزلي، ومرحلة تحقق صيغة وصورة الاقتصاد الوطني.

ولا يزال المجتمع اليمني مجتمعا قبليا، وبالتالي تأخذ فيه صيغة الاقتصاد المجتمعي أكثر من صيغة الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم الترتيب المؤسسي والتخطيط العلمي له وكذا الجهود المنظمة والأهداف المحددة.

بالتالي، يمكن مع ذلك القول إن فكرة بناء اقتصاد وطني مستدام لم تنضج ولم تكتمل ولم يؤخذ بها بعد، حيث لا توجد سياسة ولا خطة ولا استراتيجية وطنية شهرية وربعية ونصفية وسنوية وخمسية، وإن وجدت فحبر على ورق لا يتم حتى التفضل بتقييم مدى تحقيقها هي وأهدافها، مما حدا بالاقتصاد الوطني أن يكون تحصيل حاصل جهود الاقتصاد المجتمعي الغوي هو الآخر.

كما أن وجود سياسة وخطة واستراتيجية يعني العمل وفق سياسات التخصص في الانتاج الزراعي، تحقيق الاكتفاء الذاتي تصدير الفائض المحدد كما ونوعا إلى الخارج، تحقيق التوازن السعري للمنتجات طوال العام، لا شيئ فعلي من هذا القبيل.

وفي بدايات النهضة الزراعية في اليمن تم اتباع سياسة التعاونيات، التي اتخذت من الجمعيات التعاونية الزراعية مدماك بناء اقتصاد مجتمعي يحقق اقتصاد وطني ثابت ومستقر ومستدام، وقد تبنت هذه المرحلة التي نعاصرها هذا المدماك القوي.

ويمكن القول جزما بضرورة توجيه وزارات الزراعة والاقتصاد جهودها نحو دعم هذه الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والتجارية والسمكية وغيرها لتسجل إنجازا ملموسا على الواقع، مالم لن تسجل سوى حبر على الورق كما عهدناها.

وفي حال تم تنظيم الجهود هكذا، فيمكن بناء اقتصاد مجتمعي يبني تلقائيا اقتصادا وطنيا مستداما.

وفي ظل ما يشهده وطننا من حصار وعدوان جائرين، فإن الاقتصاد الوطني لم يصمد طويلا، لانعدام أسس بنائه، وعدم العمل على استدامته حتى أنه لم ولن يقو على دفع مرتبات الموظفين.

في حين صمد الاقتصاد المجتمعي وقاوم كل الظروف، لكنه لم يجد مدخلا لإسناد الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم وجود خطة توظيفية له فيه، فهو الآخر لا يزال نتاج جهود قبلية مجتمعية عفوية غير منظمة أفقدته القدرة الإسنادية للاقتصاد الوطني.

بالتالي، نؤكد ونردد أن بناء وتنظيم اقتصاد مجتمعي تعاوني بشكل علمي ومدروس ومخطط من شأنه بناء اقتصاد وطني ثابت ومستقر ومستدام، قادر على الصمود في وجه جميع المتغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في الوطن والإقليم والعالم، وأن توجيه جهود الحكومة نحو دعم الاقتصاد المجتمعي أكثر واقعية ونجاحية من خطط الحبر على الورق المعهود والمزمن.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

المصايد السمكية واستراتيجية حمايتها

وزير الحاتمي

يعد قطاع المصايد السمكية من أهم مصادر الغذاء والدخل الاقتصادي للكثير من الدول، حيث يساهم بفعالية في توفير الأمن الغذائي وتحسين مستوى معيشة الأفراد ودعم التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الصناعة تواجه مخاطر متنوعة قد تؤثر على نموها واستمراريتها.

تتناول هذه المقالة استراتيجيات إدارة المخاطر في قطاع المصايد السمكية وآليات تطبيقها لضمان استدامة هذا المورد الحيوي.

تتنوع المخاطر التي تؤثر على قطاع المصايد السمكية، ومنها المخاطر البيئية الناجمة عن تغير المناخ، تلوث المياه، وتدهور البيئات البحرية، مما يضر بالتنوع البيولوجي ويضعف إنتاجية المصايد، كما يشمل ذلك المخاطر الاقتصادية مثل تقلبات الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب التغيرات في الأسعار التي تؤثر سلباً على أرباح المزارعين والصيادين.

أما من الناحية الاجتماعية، فتتجلى المخاطر في التغيرات السكانية واحتياجات المجتمعات، إضافةً إلى النزاعات حول الموارد المائية.

وهنالك أيضًا مخاطر تنظيمية مرتبطة بضعف التشريعات واللوائح، مما يتيح استغلال الموارد بطرق غير مستدامة.

وللتصدي لهذه المخاطر، ينبغي اتباع استراتيجيات شاملة تبدأ بتقييم المخاطر المحتملة، حيث يقوم هذا التقييم على تحليل شامل للعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحديد المخاطر التي تواجه القطاع وتأثيرها.

يلي ذلك وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المصايد، تتضمن قواعد واضحة للصيد المستدام مثل تحديد الحصص الزمنية والمكانية للصيد، ويجب أن تكون هذه السياسات مرنة لمواكبة التغيرات البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل التعليم والتوعية دوراً محورياً، إذ يسهم توجيه الجهود نحو تعليم المجتمعات بممارسات الصيد المستدام وإدارتها للمخاطر في تحسين ظروف الحياة وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف، كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقات الهواتف الذكية لمراقبة الأنشطة البحرية، يساهم في جمع بيانات دقيقة تتيح اتخاذ قرارات مدروسة واستباقية للتعامل مع المشكلات.

التعاون الإقليمي والدولي ضروري أيضًا لمواجهة التحديات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

يمكن أن تشمل الاستراتيجيات هنا اتفاقيات ومبادرات مشتركة لإدارة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني.

وتعتبر استراتيجيات إدارة المخاطر في قطاع المصايد السمكية ضرورية للحفاظ على هذا القطاع وضمان استدامته، من خلال اتباع نهج شامل يشمل تقييم المخاطر، تطوير السياسات، تعزيز التعليم، استخدام التكنولوجيا، والتعاون الدولي، يمكن للدول تعزيز استجابتها للتحديات القائمة وضمان مستقبل مستدام لصناعة المصايد السمكية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب الأمر التزامًا مشتركًا من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع.

تداول الأسماك

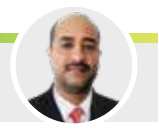

م. عبد السلام يحيى

تداول الأسماك، هي عملية حيوية تشمل بيع وشراء وتوزيع المنتجات السمكية على نطاق واسع، ويعد قطاعاً أساسياً يسهم بشكل كبير في الاقتصاد ويعزز الأمن الغذائي.

تبدأ سلسلة التوريد بالصيد، ومن ثم تنتقل الأسماك إلى مراحل التنظيف، التبريد، والتغليف، ليتم توزيعها بعد ذلك إلى الأسواق المحلية والدولية. وتلعب تقنيات التبريد دورًا مهمًا في الحفاظ على جودة الأسماك لضمان وصولها طازجة إلى المستهلك النهائي.

ويعتبر موضوع الاستدامة ذي أهمية كبيرة في قطاع تداول الأسماك، إذ يتطلب ضمان بقاء المخزون السمكي التزام سياسات صيد مستدامة تحول دون الإفراط في الصيد وتحمي التنوع البيولوجي في البحار والمحيطات.

وعلى الرغم من ذلك، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات مثل التغيرات المناخية التي تؤثر على بيئات الصيد، إلى جانب التحديات التنظيمية والتشريعية التي تفرض معايير دقيقة للجودة والسلامة، كما تلعب التكنولوجيا دورًا متنامياً في تحسين كفاءة عمليات تداول الأسماك، بدءًا من تطبيقات التتبع التي تعزز الشفافية في سلسلة التوريد، وصولاً إلى تقنيات الاستزراع السمكي التي تساعد على تلبية الطلب العالمي المتزايد.

في المجمل، يعد تداول الأسماك محركًا أساسياً للاقتصاد، حيث يوفر فرص عمل للآلاف من الأفراد. ومن الضروري مواصلة تبني ممارسات مستدامة وابتكارات تقنية لضمان استمرارية هذه الصناعة الحيوية للأجيال القادمة.

يحيى دويله

القطاع السمكي في رؤية حكومة التغيير والبناء

يشكل القطاع السمكي ركيزة اقتصادية مهمة في اليمن، بفضل شواطئ البلاد الممتدة ومواردها البحرية الوفيرة. وتعكف حكومة التغيير والبناء على إيلاء هذا القطاع أولوية خاصة، نظرًا لدوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل واسعة وتأمين احتياجات الغذاء المحلي. وتعمل الحكومة على تطوير استراتيجيات تسهم في تنمية القطاع السمكي واستغلال ثرواته بشكل مستدام وفعّال.

تسهم الثروة السمكية في تحفيز الاقتصاد الوطني عبر زيادة الإنتاج المحلي وتوسيع فرص التصدير، ويعد هذا القطاع من أكبر مصادر فرص العمل؛ إذ يعمل فيه آلاف المواطنين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بدءًا من الصيادين إلى العاملين في أنشطة المعالجة والنقل والتوزيع.

وفي إطار استراتيجية حكومة التغيير والبناء، تركّز الحكومة على تحسين البنية التحتية للصيد، بما في ذلك تحديث موانئ الاصطياد وتزويدها بأحدث التقنيات للحفاظ على جودة الأسماك وتيسير عمليات النقل والتخزين.

وتولي الحكومة أهمية قصوى للمحافظة على الموارد البحرية، وذلك عبر سياسات تدعم الصيد المستدام للحد من الاستنزاف المفرط للمصائد وحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

تضع الحكومة دعم الصيادين ضمن أولوياتها من خلال تقديم التمويل والمساعدات التقنية، بالإضافة إلى تطوير برامج تدريبية لتعزيز مهارات الصيادين ورفع مستوى إنتاجهم، كما تركز على دمج التكنولوجيا الحديثة في عمليات الصيد لزيادة الكفاءة وتقليل الفاقد.

ويرى المختصون أن تطوير هذا القطاع يحمل آفاقًا واعدة؛ إذ يمكنه أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وأن يكون أحد المصادر الرئيسة للدخل القومي، إلى جانب دوره في خلق فرص عمل، خاصةً في المناطق الساحلية.

تسعى حكومة التغيير والبناء _بفضل الله_ إلى تحويل القطاع السمكي إلى أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، عبر سياسات توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وباتباع نهج يقوم على التطوير المستدام، يمكن للقطاع السمكي أن يصبح رافدًا رئيسيًا للتنمية الشاملة في اليمن، بما يعزز الاقتصاد ويوفر سبل العيش المستدامة للأجيال القادمة.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 84 | السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م

الأمـراض التـى تصيب العجـول حديثة الولادة

د. محمد الضوراني

الأمراض التنفسية في العجول :

عبـارة عـن التهـاب نسـيج الرئـة والأغشـية المبطنـة للقصبـات الهوائيـة، وغالبـاً مـا يصاحبـه إلتهـاب الغشـاء البلـورى المغلـف للرئتيـن.

- هـذا المـرض يصيـب كافـة الحيوانـات بأعمارهـا المختلفـة وإن كان شـائع الحـدوث بين الأبقـار ، وترتفـع نسـبة الإصابـة بـه أثنـاء فصلـي الخريـف والشـتاء، حيـث تتعـرض الحيوانـات للإختلافـات الحـادة فـى درجـات الحـرارة.

- هـذا المـرض هـو المسـؤول عـن معظـم الخسـائر فـى العجـول الرضيعـة فـى عمـر ٣-٨ أسـابيع.

أنواعه على حسب مكان الاصابة :

1- التهـاب الجهـاز التنفسـي الأمامـي(التهـاب الأنـف ،الحلق،الحنجـرة، القصبة الهوائية).

2- التهـاب الجهـاز التنفسـي الخلفي(التهـاب الرئة،الحوصلات،انفزيمـا الرئة،الالتهـاب الرئـوي البلـوري).

يجـب أن نفـرق بيـن المـرض التنفسـي و الالتهـاب الرئـوي، فالالتهـاب الرئـوي يتسـبب فـي اتـلاف جـزء مـن نسـيج الرئـة، و لا يمكـن للنسـيج التالـف أن يعـود لطبيعتـة مـرة أخـرى، فغالبـا مـا يكـون السـبب الرئيـس للأمـراض التنفسـية المزمنـة هـو التهـاب القصبـة الهوائيـة الناتـج عـن التجريـع، أو تنشـيط الميكروبـات الكامنـة فـي الجهـاز التنفسـي.

الأسباب

عوامل مهيأة:

- الإجهـاد الناتـج عـن نقـل الحيوانـات مـن مـكان لآخـر.

- التغيـرات المناخيـة الحـادة فـى درجـات حـرارة الجـو.

- ايـواء الحيوانـات داخـل حظائـر رطبـة رديئـة التهويـة أو ذات تيـارات هوائيـة شـديدة.

- تقديم كمية غذاء غير كافية.

المسببات الرئيسية

- الإلتهاب الرئوي الفيروسي،

وينشـأ عـن وجـود فيـروس خـاص بالعجـول الصغيـرة IBR والـذى يسـبب مـرض الأنـف الحمـراء فـى الأبقـار، أو فيـروس الـذى يسـبب مـرض البـار إنفلونـزا -٣ وBVD و مـرض السينسـيتى التنفسـى.

-الإلتهاب الرئوي البكتيري

وينشـأ عـن ميكـروب الميكوبلازمـا كمـا فـى حالـة الإصابـة بمـرض الإلتهـاب الرئـوي البلـوري المعـدي فـى الأبقـار CBPP والأغنـام والماعـز أو ميكـروب الباسـتريلا.

- الإلتهاب الرئوي الفطري

وينشأ عن الإصابة بفطر الأسبرجلس.

-الإلتهاب الرئوي الطفيلي

وينشـأ عـن الإصابـة بديـدان الإسـكارس بسـبب وجـود يرقـات ديـدان الاسـكارس فـى النسـيج الرئـوي للحيـوان، أو lung worm.

الأعـراض:

- زيـادة معـدل تنفـس الحيـوان ويصبـح التنفـس سـطحياً فـى البدايـة، ثـم يتحـول بعـد ذلـك إلـى صعوبـة فـى التنفـس، ممـا يـؤدى لتنفـس الحيـوان مـن فمـه.

-ترتفـع درجـة حـرارة الجسـم ممـا يـؤدى لإصابـة الحيـوان بالحمـى، و يـزداد معـدل النبـض وتحتقـن الأغشـية المخاطيـة.

- يفقـد الحيـوان شـهيته للطعـام وينخفـض وزنـه.

- يصاب الحيوان بكحة جافة أو رطبة مؤلمة.

- قـد توجـد إفـرازات مائيـة أو مخاطيـة، أو صديديـة، أو بهـا دم مـن فتحتـى الأنـف.

الوقاية

- تحصيـن الأمهـات العشـار ضـد الأمـراض التنفسـية الفيروسـية بلقـاح cattle master أو elite اوpneumo4 قبـل ميعـاد الـولادة بجرعتيـن مـن اللقـاح بينهمـا أسـبوعان الـى 3 أسـابيع.

- تحصيـن العجـل عنـد الـولادة بلقـاح nasalgene تنقيـط بالانـف.

- تحصـن العجـول عنـد 4 شـهور بجرعتيـن مـن لقـاح ضـد الأمـراض التنفسـية بجرعتيـن بينهـم 21 يومـا.

- تحصيـن العجـول بعـد شـهر مـن الـولادة بلقاح باسـتريلا الالتهـاب الرئـوي متعـدد العتـرات(نيموبـاك أو بوفـى باسـت).

- تغذيـة العجـل علـى الكميـة المناسـبة مـن لبـن السرسوب.

- تجنـب التيـارات الهوائيـة فـي الحظيـرة، خصوصـا عنـد وجـود النوافـذ المتقابلـة.

-تجنب عوامل الرطوبة في الحظيرة.

- عـدم تعـرض العجـول للأمطـار خـلال فصـول السـنة البـاردة.

- يجـب الاهتمـام بالنظافـة والتهويـة داخـل الحظيـرة وتجنـب الروائـح الكريهـة.

- ازالة السبلة لتجنب وجود الأمونيا.

العـلاج

- عـزل الحيـوان المشـتبه فـى إصابتـه بالإلتهـاب الرئـوي فـى حظيـرة مسـتقلة جيـدة التهويـة وخاليـة مـن التيـارات الهوائيـة الشـديدة.

- يعطـى الحيـوان راحـة تامـة أثنـاء العـلاج وبعـد الشـفاء لعـدة أيام.

- يدفـئ الحيـوان جيـداً بالأغطيـة ويغـذى علـى عليقـة خضـراء.

- إمـداد الحيـوان بكميـات كافيـة مـن ميـاه الشـرب.

- يجـب اعطـاء مضـادات الالتهـاب ومضـادات الهيسـتامين.

-اعطـاء موسـع للشـعب و الهوائيـة مثـل aminophllin و مزيـل للبلغـم مثـل bisilvon.

-تسـتخدم مركبـات السـلفا أو المضـادات الحيويـة أو طـاردات الديـدان فـى العـلاج حسـب المسـبب للمـرض.

نحو تنمية الاقتصاد المجتمعي

مهندسون مدنيون يطلقون: مشروع ألبان محلية

اليمن الزراعية - رقية الرشيدي

في بادرة تبرز أهمية الاقتصاد المجتمعي، قرر ثلاثة مهندسون مدنيون في أمانة العاصمة تحويل التحديات التي خلفها العدوان والحصار؛ إلى فرصة للنجاح، فكانت الألبان وحاجة السوق المحلي إلى منتجات ألبان ذات جودة محلية؛ دافعاً لهم للتوجه أكاديمياً نحو الإنتاج الغذائي، حيث بذلوا جهداً كبيراً خلال عام كامل لضبط معايير جودة منتجاتهم، حتى باتت تضاهي المنتجات المستوردة من حيث الطعم والجودة، بفضل المكونات البسيطة والطبيعية المتمثلة في الحليب الطازج والبكتيريا الحيوية، الأمر الذي يبرز مشروعهم كإضافة نوعية للاقتصاد.

وبالرغم من الإنتاج المحدود في الوقت الحالي نظراً لاعتمادهم على معدات بسيطة، إلا أن الفريق يواصل السعي نحو تحسين عمليات الإنتاج، مستهدفاً توسعة نطاق العمل مستقبلاً. فبفضل رؤية الفريق المبتكرة، استطاعوا تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستدامة، حيث يعتمد المشروع بشكل كلي على إيراداته، مما يجعله نموذجاً للاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

وكانت إحدى العقبات الكبرى التي واجهها الفريق تتمثل في توفير المواد الخام ذات الجودة المطلوبة.

استغرقهم الأمر شهوراً للوصول إلى مزارع مناسبة في محافظة الحديدة، لكن بمجرد أن تعاونوا مع أحد المستثمرين الذي وفر لهم المواد الخام بشكل مستمر وموثوق، أصبح بإمكانهم ضمان استقرار جودة المنتج على مستوى المادة الخام.

وبحسب المهندس أحمد الدربي أحد الثلاثة المنتجين، كان تغيير وعي السوق تجاه المنتجات المحلية، خاصة أن المستهلكين يميلون لاستهلاك الألبان المجففة، مما يحرمهم من الفوائد الغذائية للحليب الطبيعي، أبرز الصعوبات التي واجهتهم إلا أن تلك الصعوبة لم تستمر كثيراً نظراً للنجاح الذي حققوه في تسويق منتجهم والاقبال والطلب المتزايد عليه.

وبحسب الدربي، فقد أدت مؤسسة بنيان دوراً فاعلا بمنح المشروع فرصة المشاركة في المعارض الوطنية، ما سمح للجمهور بتذوق المنتجات المحلية وتقدير جودتها العالية، مما ساعد على تغيير الصورة النمطية عن الألبان اليمنية.

ومن التحديات التقنية الأخرى، تحقيق استقرار في جودة الإنتاج، والذي يتطلب معدات حديثة لتوفير المعايير المثلى. لكن، وبفضل ابتكار أصحاب المشروع، نجحوا في تصميم بعض المعدات البسيطة التي حسنت من كفاءة الإنتاج.

ومع تطلعهم للحصول على تقنيات حديثة، يأملون أن ترتقي منتجاتهم قريباً لتنافس بقوة في السوق المحلي، وتكون بديلاً ذا جودة حقيقية للمنتجات الخارجية، ما يجعل من مشروعهم نموذجاً يحتذى به للاقتصاد المجتمعي المستدام.

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلم		من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم	
13	عشاء ربيع كامة		31	أكتوبر	12	نوفمبر	الزبانه	27	أكتوبر	8	نوفمبر

يقول علي ولد زايد:

مَطَرْ اَلرَّبِيعْ للضرع وَالْفَرعْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

الإنتاج المنزلي، هذا حاصل في كثير من الدول، يعني: تسعى الكثير من الأسر إلى أن تنتج في المنزل الكثير من الأشياء: تنتج الكثير من المواد الغذائية، تنتج الكثير أيضاً من مواد التنظيف، تنتج أشياء كثيرة من احتياجاتها الأساسية.
وبالتالي تكون في عملية إنتاجها محققةً للاكتفاء الذاتي، في توفير أكثر الأشياء، يعني:
- يمكن أن يكون لديك بقرة، وأن تنتج من حليبها الزبادي، وأن تنتج من حليبها الزبدة، وأن تنتج من حليبها الجبنة.
- وأن تنتج مختلف المنتجات يعني، حتى الحلويات.
- ممكن أن يكون لديك مزرعة، وتنتج منها أشياء كثيرة.
- بل يمكن أن تشتري بعض المحاصيل الزراعية، وتنتج منها في المنزل المربيات، ومختلف الأشياء

السيد/ عبدالملك الحوثي

السبت 30 ربيع الآخر 1446هـ | 02 نوفمبر 2024م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 84

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

أجاب عن السؤال الدكتور محمد هرمس - مدير مكتب الزراعة بمديرية المغربة

■ سؤال من ابو حسان يسأل ذبحت الكبش ووجدت الرئتين فيها مرض ماهو المرض الظاهر في الصورة واسبابه وطرق الوقاية والمكافحة وهل هو معدي للحيوانات الاخرى، أو له اضرار على صحة الإنسان عند اكل لحم الكبش المصاب؟

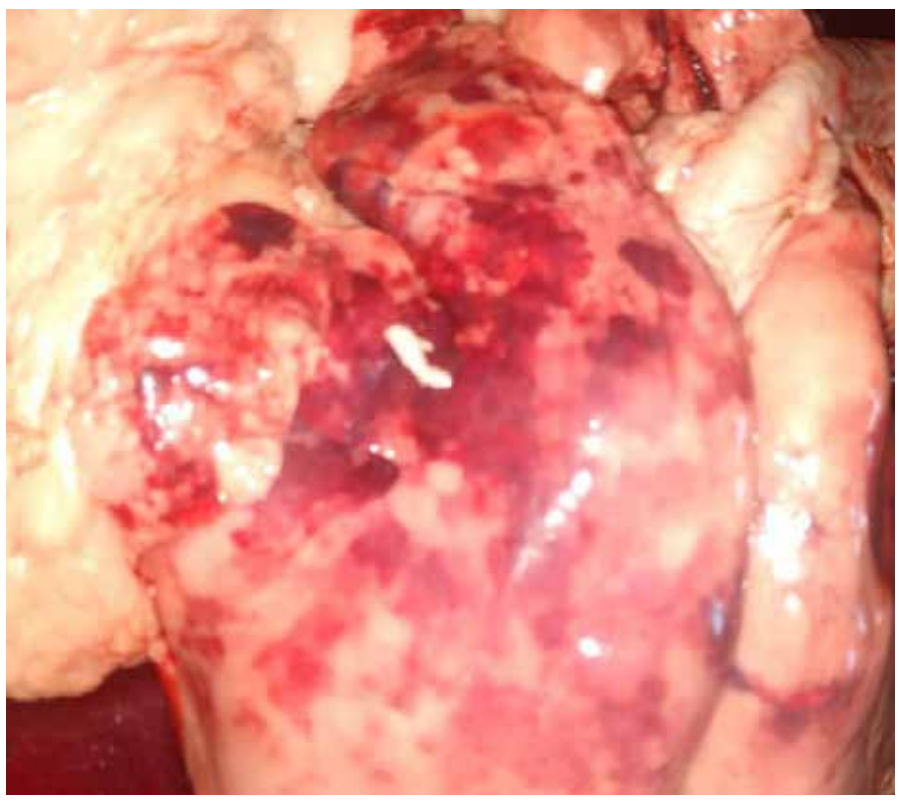

اسم المرض التهاب رئوي
العلاج، والسبب بكتيريا.

الوقاية:
عزل الحيوان المصاب ومعالجته. واعطاء الحيوانات جرعة علاج الطفيليات الداخلية (البندازول 2.5 ٪)، وتدفئة الحيوانات في الليل .

العلاج:
-تايلوزين لغير الحوامل 6 سي سي كل يوم 2 سي سي.
- 4 سي سي دكسامیازل لغير الحوامل كل يوم 2 سي سي.
- 4 سي سي ملتي فيتامين كل يوم 2 سي سي هذه الجرعه للكبار.
ويتم رمي الرئتين وعدم إكلها، ولايوجد اضرار على صحة الإنسان عند أكل لحم الكبش المصاب بمرض الالتهاب الرئوي.

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الاهتمام بالاقتصاد المجتمعي

في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على العالم،والذي تعددت وتنوعت النظم والأساليب والطرق المتبعة في إدارة الاقتصاديات، وهو ما تسبب في ظهور عالم غير متكافئ وغير عادل من حيث مستويات المعيشة، وإزاحة المفاهيم الاخلاقية والمصلحة الجماعية، وهنا كان لزاما الوقوف ضد هذا المشروع والحد من توسعه وانتشاره وسيطرته على الاقتصاد العالمي من خلال تفعيل الاقتصاد المجتمعي التشاركي.
حيث يعد الاقتصاد المجتمعي هو طوق النجاه للشعوب، والتحرر من الهيمنة الرأسمالية، والذي يعد نواة للاقتصاد المقاوم،و دعامة من دعائم الاقتصاد الوطني، والذي يسهم في رفع الإنتاج المحلي، وتشغيل الإيادي العاملة، ويقضي على الفقر والبطالة، ويقلل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج..
ويتميز الاقتصاد المجتمعي بقدرته على الصمود في مواجهة الازمات والحروب،وتعزيز المشاركة الاقتصادية، بل أنه الوسيلة الأهم في تحقيق الأكتفاء الذاتي، والذي يعمل على استثمار الموارد المحلية الاستثمار الامثل،والاعتماد عليها كمواد خام للإنتاج والتصنيع، وهو بذلك يحافظ على رأس المال داخل المجتمع
إن السبب في صمود الاقتصاد اليمني خلال سنوات العدوان والحصار يعود الفضل بعد الله سبحانه إلى طبيعة الاقتصاد اليمني القائم على الاقتصاد المجتمعي المتمثل في القطاع الزراعي والذي ساهم بشكل كبير في الصمود والثبات وعدم الانهيار في ظل توقف معظم القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصةومنها قطاع النفط والغاز والسياحة والنقل وغيرها و رغم الحرب الاقتصادية التي مارسها العدو ولازال حتى يومنا هذا، ومنها نقل اعمال البنك المركزي إلى عدن وتوقف المرتبات،إلا أن الاقتصاد لم ينهار، كما كان يخطط له الاعداء.
ولذلك جاءت موجهات السيد القائد عبدالملك الحوثي-يحفظه الله ويرعاه- بالاهتمام بالقطاع الزراعي واستغلال المقومات التي تمتلكها اليمن، ودعم الاسر المنتجة، والتوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية، ودعم وحماية المنتج المحلي، وتحسين جودته والاهتمام بالصناعات التحويلية،وتوطين الصناعات الغذائية، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج والتقليل من الاعتماد على المنتجات الخارجية
كل هذه الخطوات ستعمل على دعم الاقتصاد المجتمعي والتحول نحو الاقتصاد المقاوم والذي يعد أهم انواع الاقتصاديات، التي ستكسر الهيمنة الرأسمالية، والتحرر من الاستعمار الغذائي وستفشل الحرب الاقتصادية التي يعتمد عليها العدو في اخضاع الشعوب واذلالها.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية